

اقتصاد

إقبال من المغتربين لإنشاء شركات عقارية.. واهتمام بلغاري بالاستثمار في سورية
مدير هيئة التطوير العقاري لـ «الوطن»: مشاريع معروضة للاستثمار تؤمن السكن لمليون نسمة

الوطن

كشف مدير هيئة الاستثمار والتطوير العقاري أحمد حمصي لـ «الوطن» عن مشاريع معروضة للاستثمار تؤمن السكن لما يقارب مليون نسمة، مع تأمين تسهيلات بنكية مهمة، إذ هناك قروض يتم عمل عليها لتسهيل المكتب على الاكتتاب، وسوف تكون الأسعار مدروسة.

وبين أن هناك ١٢ فرصة جاهزة للتقدم إليها حالياً بهدف الاستثمار في مجال التطوير والاستثمار العقاري، مضيفاً: «مشاريعنا متكاملة، تقوم على إنشاء مجمعات ومدن صغيرة، تتبع لطاقنها العيش في مستوى جيد، وجميع الخدمات اليومية اللازمة مؤمنة ضمنها».

وتابع بالقول: «تم عرض هذه الفرص على المهتمين من عرب وأجانب خلال معرض دمشق الدولي، ووعدا بأنه سيكون هناك اتصال للاطلاع على المزيد من المعلومات، وقد أبدى الجانب البلغاري اهتمامه في هذا المجال».

وبين حمصي أن عدد شركات التطوير العقاري المرخصة أصولاً لدى الهيئة العامة للتطوير والاستثمار العقاري بلغ ٦١ شركة، من بينها ٦ شركات قطاع عام، وهي المؤسسة العامة للإسكان ومؤسسة الإسكان العسكري، ومؤسسة تنفيذ الإنشاءات العسكرية، وشركة الجسور والطرق، والشركة العامة للبناء والتعمير، وشركة المشاريع المائية، ويقية الشركات هي شركات خاصة، من بينها شركات أجنبية أو مساهمة ضمن الشركات المحلية وهناك مساهمات أجنبية، مبيناً أن آخر ترخيص كان خلال الشهر



الماضي، إذ تم الترخيص لشركتي تطوير عقاري. وأشار إلى أن هناك إقبالاً كبيراً على ترخيص شركات التطوير العقاري، وهذه الشركات أغلبها محلية، وخاصة من المغتربين، إذ يسعى عدد منهم لإنشاء شركات تطوير عقاري محلية، وأغلبهم يملكون أراضي لإحداثها كمناطق تطوير عقاري، مضيفاً: «لسنا خلال الأيام القليلة الماضية إقبالاً جيداً على الترخيص لشركات التطوير العقاري».

وأوضح حمصي أن هناك متطلبات لترخيص أي شركة، إذ يتم إجراء مقابلات مع الشركة أو المؤسسة

لمعرفة تطلعاتها للمستقبل، كما يجب أن تقدم رؤيتها لمنطقة تطوير عقاري، وغيرها من الإجراءات اللازمة. وبين أنه تم التباحث مع هيئة الإشراف على التمويل العقاري لتعديل القانون ٢٥ لعام ٢٠١٢ المعروف باسم قانون حساب الضمان، وهو القانون الناظم ما بين المطور وأمين الحساب أو المصرف أو شركة التمويل العقاري، وبين المكتب، مضيفاً: «يتم الآن دراسة بعض التعديلات على هذا القانون، من أجل منح قروض طويلة الأجل، تساعد المكتبتين على الاكتتاب، وتمت مخاطبة المصارف العامة والخاصة

العامة في سورية، وتم الأخذ بأرائهم إلى جانب المطورين العقاريين، ما أعطى دفعا للمكتب بشكل أساسي، والمطور الذي يحتاج التمويل». وبين أن هناك ٢٦ مشروعاً للتطوير العقاري حتى الآن، وهناك عدة مشاريع قيد الإحداث وأخرى قيد الدراسة، مبيناً أنه من ضمن هذه المشاريع هناك ١٢ مشروعاً لها الأولوية، أي يمكن البدء بتنفيذها عندما تتقدم إليها شركات التطوير العقاري، وقد تم إعداد دفاتر الشروط الفنية والحقوقية والمالية لها من الجهات المعنية بالتعاون مع الهيئة، كما تم الإعلان عنها، مثل مشروع الحيدرية في حلب وهو مشروع سكني، وهناك ٣ مشاريع في عدرا الصناعية (مشروع سكني، وحرثي، وآخر تجاري)، وكذلك مشروع حسياء في المدينة الصناعية، وهناك مشروع وادي الجوز بمدينة حماة تم الإعلان عنه وتقدمت إليه أكثر من شركة لتنفيذه وسوف يتم الاتفاق وتوقيع العقد في الفترة القريبة القادمة.

كما بين أن هناك مشروع وادي بردى، وهو مشروع سكني سياحي في آن واحد، ومشروع تل منين في ريف دمشق، ومشروع المقرصة جنوب دمشق، بمنطقة سكنية وصناعية، وهناك مشاريع أخرى في حلب وحمص، لافتاً إلى وجود ٨ مشاريع من القطاع الخاص، جزء منها يتحرك العمل فيه بشكل سريع، وتم قطع شوط كبير لجهة العمل فيها، وبعض هذه المشاريع سوف يتم البدء بها في القريب العاجل. وقال الحمصي: هناك تقديم من شركات لدى بعضها أراضٍ في منطقة المزة، مضيفاً: «لا يوجد الآن مشروع محدث في المزة، لكن هناك مشاريع مطروحة خارج نطاق عمل الهيئة».

شركات حكومية تنتج «حلاوة» وكتشاباً
ووزير الصناعة: متمسكون بالقطاع العام

هنا غانم

خلال الفترة الماضية وما عمل عليه من افتتاح العديد من خطوط الإنتاج الجديدة في الشركات، وأكد ضرورة تضافر الجهود للمحافظة على جودة المنتجات في الشركات العامة الصناعية والإنتاج وفق المواصفات القياسية الوطنية، والاهتمام والتعاون لتسويق هذه المنتجات عبر مختلف المنافذ، مشيراً إلى استمرار الوزارة في العمل على إطلاق خطوط إنتاج جديدة ومنتجات تصاهي المنتجات كافة في السوق المحلية من حيث الجودة والمواصفة.

وفي تصريح لـ «الوطن» بيّن المدير العام للمؤسسة العامة للصناعات الغذائية ريم حله في أنه في إطار خطة عمل المؤسسة العامة للصناعات الغذائية لتطوير تنوع منتجاتها تم تدشين خط لإنتاج حلاوة طحينية بطاقة إنتاجية طن واحد يومياً في شركة كونسرو دمشق، مؤكدة أن هناك منتجات غذائية من إنتاج قطاع عام في طريقها إلى الأسواق المحلية قريباً وبأسعار منافسة.

ولفتت إلى تصنيع مادة الكتشب في الشركة مؤخراً، تضاهي بجودتها الأصناف الأخرى في الأسواق المحلية للاحية الجودة والسعر، مشيرة إلى السعي لتسويق هذه المنتجات عبر منافذ «السورية» للتجارة» التي تم رفدها ببعض التجهيزات اللازمة ومن خلال عقود مع الجهات العامة. وبيّنت أن الوزارة تسعى إلى زيادة وتنوع المنتجات بهدف تخفيض التكاليف وزيادة الربحية.

أكد وزير الصناعة محمد معن زين العابدين جذبة أن الحكومة متمسكة بشركات القطاع العام، ولا خصخصة لأي شركة على الإطلاق، معتبراً أن «هذا القطاع هو ما نعول عليه اقتصادياً».

جاء ذلك خلال تدشين خطي إنتاج للكتشب والحلاوة الطحينية في شركة كونسرو دمشق، مبيناً أن القطاع العام بقي، وسيبقى رائداً، وأن وزارة الصناعة والحكومة تسعى بكل ما لديها من أدوات لدعم هذا القطاع بهدف زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. وأشار إلى أهمية تعزيز المنتج الوطني بالمواصفات الجيدة والسعر المناسب، كما وجه بضرورة حماية العلامات التجارية للشركة، موضحاً أن المؤسسة الغذائية تعتبر إحدى المنشآت التي تحقق الأمن الغذائي للمواطن، «ونعمل على تنوع منتجاتها ضمن إستراتيجية الوزارة للخروج من الإنتاج النمطي لدى شركاتها، والعمل على إعادة تأهيل خطوط القائمة وتحديثها وبناء خطوط حديثة، وإطلاق منتجات جديدة، والإقلاع بكامل الطاقات الكاملة للشركات، والمساعدة في توفير الأمن الغذائي، وسد احتياجات المواطنين والسوق المحلية والجهات العامة والاستغناء عن المستوردة، مع التأكيد على تعامل العمل بين القطاعين العام والخاص».

وأشاد الوزير بما عملت عليه الوزارة

كثرة أعطال مضخات البنزين في السيارات تثير تساؤلات عن الغش والجودة!

«محروقات» لـ «الوطن»: أصحاب صهاريج يخلطون البنزين بالمياه والزيت.. والذي يخرج من المصافي مطابقاً للمواصفات القياسية

رامز محفوظ

يشكي العديد من المواطنين كثرة الأعطال في سياراتهم، وخاصة مضخات البنزين، التي يتم تبديلها بشكل مكثف مؤخراً، وذلك لأسباب تتعلق بغش البنزين من خلال خلطه بالماء، أو تدني جودته، على حين يتحدث البعض عن أثر تلوينه، كما يزعم البعض أن استهلاك السيارات للبنزين زاد مؤخراً، الأمر الذي لا تتبناه «الوطن»، ولتقلته إلى أهل الاختصاص والمسؤولين عن الموضوع.

خبير تقني عمل سابقاً في شركة «محروقات» بين أن تركيبة البنزين في المصافي تضم مزيجاً من أنواع «النفقا» الخفيفة والمتوسطة، يضاف إليها محسّنات للبنزين، لرفع درجة الأوتكان فيه، وجعله مناسباً للاستخدام، وليس لزيادة كمية البنزين المنتجة، مبيناً أن هذه الإضافات المحسنة يتم استيرادها، وتستخدم عالمياً.

ولفت إلى أنه يتم إضافة مواد كحولية أحياناً، تساهم أيضاً في رفع رقم الأوتكان، إلا أن لها بعض الآثار مثل الشراهة للرطوبة والمياه، كما تزيد استهلاك البنزين نسبياً.

وأوضح أن تعرض البنزين للرطوبة أثناء عمليات التخزين والنقل يؤثر في أداء السيارات، مشيراً إلى أن مضخات السيارات الحديثة إذا وصلت إليها أي رطوبة أو مياه من البنزين فإن ذلك يؤدي إلى حدوث خلل وأعطال فيها.

وأشار إلى خلط البنزين في بعض محطات الوقود، الذي يتم من خلال إضافة مواد أقل ثمناً للبنزين، مشيراً إلى أنه



سابقاً كان يخلط بالكاز، أما اليوم ومع عدم توفر الكاز فيلجؤون إلى خلطه بالمياه، وهذا الخطأ له تأثير كبير على مضخات السيارات.

وبيّن أن الحلول لموضوع الغش في البنزين وخلطه بمواد تؤثر على جودته يتم من خلال الإسراع بعمليات تطوير المصافي، وبالتالي تحديث عمليات التكرير فيها، بهدف رفع المواصفة القياسية السورية سواء للبنزين

خبير في النفط: مواد كحولية في البنزين لتحسين جودته.. والرطوبة وراء أعطال المضخات

ومطابقتها للمواصفات القياسية، كما تم تكثيف دوريات التعمين لضبط هذا الموضوع، من خلال سحب عينات من كل المحافظات.

ولفت إلى العينات المخالفة إذ تم إعلام شركة المحروقات بها، التي بدورها اتخذت كل الإجراءات بهذا الخصوص، مشيراً أن التلاعب بالمادة يتم من قبل بعض أصحاب الصهاريج بعد خروج المادة من المستودع البترولي التابع للمحروقات، مبيناً أنه من الممكن أن يضاف مياه أو زيت محروق أو مشتق تقني آخر كالكبروسيل أو مازوت بدائي، لافتاً إلى أن عمليات الغش تتم بعدة طرق، وهي السبب وراء الأعطال في مضخات السيارات، مبيناً أن ليس لديه علم بمدى تأثير ذلك في زيادة استهلاك السيارات للبنزين.

وبيّن المصدر أن شركة المحروقات تسلم المادة للصهاريج وفق المواصفة القياسية السورية، ويوقع سائق الصهريج على أنه استلم مادة مطابقة للمواصفات، وهو بدوره يتأكد من المادة أثناء التحميل، ويعد، ويجري الاختبار اللازم للمادة قبل الاستلام.

وشدد على أنه بمجرد خروج الصهريج من المستودع البترولي تنتهي مسؤولية شركة المحروقات، وتصيب المسؤولية على عاتق سائق الصهريج، الذي يستلم المادة، ومراقبته على عاتق الجهات الوصائية كالجمارك والتموين، لافتاً إلى أن التلاعب يتم بذلك في محطات الوقود.

ونفى موضوع خلط البنزين في المصافي، مؤكداً أن المادة تخرج من المصافي مطابقة للمواصفات القياسية السورية.

البنزين أكد مدير مسؤول في شركة «محروقات» أن الهدف من استخدام اللون هو تمييز البنزين والحد من التهريب ولا تأثير له على جودة البنزين.

أما مدير التشغيل والصيانة في الشركة محمد محمد، فقد بين أن خلط البنزين ليس جديداً، وتم اتخاذ العديد من الإجراءات فيما يتعلق بالصافي وطريقة استلام المادة، من قبل «محروقات»، للحفاظ على جودة المشتقات

أم المازوت، واختيار المواد المناسبة عالمياً لرفع رقم الأوتكان، مشيراً إلى أن تطوير المصافي يؤدي إلى تطوير المواصفات القياسية السورية للبنزين والمازوت، لافتاً إلى أن الأليات والسيارات الحديثة التي تدخل سورية تتطلب حالياً مواصفات للبنزين أعلى من المواصفات القياسية السورية.

وفيما يخص موضوع تأثير اللون البنفسجي على

الطاقة الشمسية وطاقه الرياح أهم مصادرها في سورية

«الكهرباء» تعرض خططها بالطاقات المتجددة أمام التجار



تنفيذ مشاريع من القطاع الخاص لكنها غير مربوطة على الشبكة

مربوطة وخصوصاً فيما يتعلق بالتخزين. وتحدث أحد المداخلين بأنه لا يوجد شركات متخصصة في سورية في مجال الغاز الحيوي، ولا يوجد وكالات.

وتساءل أحد التجار عن سبب عدم طرح موضوع إنشاء محطات كهربائية عن طريق حرق النفايات، مشيراً إلى أن هذا الموضوع مهم ويحل أزمة كبيرة، وخصوصاً أنه لا يحتاج سوى تعاون بين وزارة الكهرباء والبلديات.

شمسية، ومعظم هذه المشاريع يتم تنفيذها في حصص وحما وطرطوس والسويداء ودمشق وريفها، لافتاً إلى وجود مشاريع بالطاقة الخاص تم تنفيذها لكنها غير مربوطة على الشبكة. وفي المداخلات، سأل أحد الحضور لماذا لا تتوجه الحكومة بالتعاون مع القطاع الخاص لتشجيع المقدرات الريحية نسبة إلى تكلفتها المنخفضة، مقارنة بتركيب الطاقات الشمسية، لافتاً إلى أن الطاقة الشمسية متوفرة ولكن تكلفتها لا زالت

لواقط كهوضئية، و ٩٠٠ ميغا عنفات ريحية، و ١,٢ مليون سخان شمسي. وفتت إلى أنه تم تقسيم تنفيذ الخطة على القطاع الحكومي والقطاع الخاص، والقطاع المنزلي، مشيراً إلى أنه تم ترخيص ٢,٦ ميغاواط لواقط شمسية، و تركيب ١٧,٤ ميغا طاقة شمسية. وبين أن الاستطاعات المرخصة بلغت ٦,٢ ميغا، أما المنفذ ٦ ميغا، على حين إن الاستطاعات قيد الترخيص وصلت لحدود ١٠٠ ميغا لواقط

الوطن

خصصت غرفة تجارة دمشق ندوة الأربعماء التجاري أمس للحد من الاستثمار في الطاقات المتجددة، إذ بين عضو مجلس إدارة الغرفة منار الجلال أن سورية مهياة جداً للاستثمار في مجال الطاقة المتجددة، معتبراً أن هذه الطاقة النظيفة ضرورية جداً لتوفير استخدام المشتقات النفطية، كما أنها توفر القطع الأجنبي على الخزينة الذي يتم إنفاقه لشراء المشتقات النفطية، فضلاً عن حفاظها على البيئة النظيفة الخالية من التلوث.

وأضاف: «الطاقة المتجددة هي الطاقة المستقبلية، ونحن نشجع المستثمرين للاستثمار في هذه الطاقة لأنها مربحة، وتم البدء بمشاريع قطاع خاص في القنيطرة وحمص». من جانبه بين معاون مدير المركز الوطني لبحوث الطاقة سنجار طعمة أن هناك سياسات لكيفية الاستفادة من الطاقة بأفضل طريقة، مضيفاً: «هناك قانون نعمل به وهو المحافظة على الطاقة قبل التفكير بكيفية زيادة مصادرها». ونوه بأن الطاقة الشمسية وطاقه الرياح هي أهم مصادر الطاقة المتجددة في سورية، لافتاً إلى الخطة التي وضعتها وزارة الكهرباء بالتعاون مع الجهات المعنية، وأن الحكومة تعمل على إقرارها، وهي الخطة الإستراتيجية لسورية حتى عام ٢٠٣٠، إذ سيتم تركيب ١٥٠٠ ميغا

«الأشغال» تدرس جدوى استخدام مخلفات الأبنية في المشروعات

وفاء جديد

مثلاً، وفي أساس الطريق مع إضافة بعض المواد المحسنة، والبلوك والبني التحتية، وتحت الأرصفة التي لا تتعرض لحوادث، لكن دون استخدامها لإنشاء أبنية من جديد. ونوه بأنه يمكن تطبيق ذلك في مختلف المحافظات، لكن بناء على عينات يتم سحبها من هذه المخلفات في كل منطقة، مضيفاً: «حالياً يتم العمل على دراسة جدوى اقتصادية موسعة، واللجنة تقريبا في نهايات عملها وقريبا ستصدر هذه الدراسة لتعرض على الحكومة التي ستقوم باتخاذ القرار المناسب».

وأشار نحوي إلى الفائدة من ذلك والتي تتعلق بتوفير الوقت والجهد والتكاليف وأجور النقل، إذ سيتم التدوير والاستفادة من مخلفات الأبنية بأعمال أخرى في المكان المهدم نفسه، مما يسرع في عملية إعادة استخدامه فيها، موضحاً أنه لا يمكن استخدامها لكل الاستخدامات الفنية، إذ يمكن أن تستخدم في طبقات تحت طبقات أساس الطريق

صريح مدير شؤون شركات الإنشاءات العامة في وزارة الأشغال العامة والإسكان سامر نحوي لـ «الوطن» بأن الوزارة شكلت لجنة لدراسة الجدوى الاقتصادية لإعادة تدوير مخلفات الأبنية والإنشاءات، مبيناً أن هذه الجدوى جاءت للمقارنة بين كلف استخدام المواد ومخلفات الأبنية المدمرة في بعض الأعمال مثل الطرق والبني التحتية والرمدميات والبلوك، وكلف تأمين المواد اللازمة للبناء من المقال بشكل جاهز.

ولفت نحوي إلى أن اللجنة مكلفة بدراسة النواتج بشكل فني، أي إنها قامت بأخذ عينات من المخلفات في بعض المناطق لدراسستها، وإجراء الاختبارات عليها، وتحديد الأماكن الفنية التي يمكن أن يعاد استخدامها فيها، موضحاً أنه لا يمكن استخدامها لكل الاستخدامات الفنية، إذ يمكن أن تستخدم في طبقات تحت طبقات أساس الطريق